وحدة السلطات الثلاث أم الفصل بينها؟

عبد الجبار عبد الوهاب الجبوري
بغداد

توهم من يعتقد أن الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية موجودة على أرض الواقع في اكثر الدول المحلية والأقليمية والدولية ، ومنها البلاد العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص .

وإنما الحقيقة أنها مسطرة بالحبر على الورق في اغلب دساتير العالم وخاصة دساتير الدول النامية والسبب في ذلك يعود ، كما أرى . الى جدلية الربط بين التشريع والقانون من جهة واعتبارهما أسمين مترادفين يدلان على موضوع واحد من جهة أخرى .إلا أن هذه الجدلية لا تعني خرق مبدأ الفصل بين السلطات لأن الفصل بينها أمر لازم بين الناحية الدستورية ، فهناك من الدول ما لا تلتزم بمبدأ تعدد السلطات العامة والفصل بينها ، ومنها لا تكترث بالفصل بين هذه السلطات جميعا ، السبب الذي يؤدي في الحالتين الى التعارض من المبادئ الدستورية التي تؤدي بدورها الى الهيمنة والتسلط واستقلال السلطة وسيادة الفوضى وحجب علم المواطنين بالأحكام والقواعد القانونية المرعية في البلاد .

ومن الناحية العملية نجد اليوم في العراق التداخل العميق بين هذه السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية من الناحيتين النظرية والتطبيقية .

فمن الناحية العملية أرى أن مبدأ وحدة السلطات الثلاث العامة اكثر تطبيقا من مبدأ تعدد السلطات الثلاث والفصل بينها .

الدستور العراقي

ومن الناحية النظرية . كما مثبت في الدستور العراقي لعام 2005، نجد التداخل والتشابك والتعدد واضحا في أكثر مواده ، حيث تعتبر المادة 46 من الدستور أن السلطة التشريعية تتكون من مجلس النواب ومجلس الأتحاد. وإن السلطة التنفيذية تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء كما تنص عليه المادة 63 من الدستور العراقي المذكور ، وإن السلطة القضائية تتكون من عدة مؤسسات مثل مجلس القضاء الأعلى ، والمحكمة الأتحادية العليا ، ومحكمة التمييز الأتحادية . وجهاز الأدعاء العام ، وهيئة الأشراف القضائي ، والمحاكم الأتحادية الأخرى كما تنص عليه المادة 86 من الدستور المذكور.

وهذا يخالف المادة 84 من الدستور التي تنص على أن السلطة القضائية مستقلة . وهذا التداخل في السلطات والتعدد في الجهات التشريعية ، والخلط في النصوص الدستورية يؤدي الى عدم الألتزام بتعدد السلطات العامة والفصل بينها واستقلالها من الناحيتين الشكلية والموضوعية من جهة ومن الناحيتين النظرية والتطبيقية من جهة أخرى .

تجسيد رؤية

وهذا أدى الى تجسيد رؤية عامة تشير الى أن مجلس الوزراء هو صاحب السلطة التنفيذية وهو الذي يتولى السلطة التشريعية والفصل في هذا القانون او ذاك .

وأقرب دليل على ذلك ان مجلس الوزراء رفض للبرلمان حظر منع استيراد الألعاب الخطرة المحرضة على العنف والسبب في ذلك أن السلطتين التشريعية والتنفيذية لا فصل بينها لأنهما يرتبطان بجهة واحدة ، أضافة الى ذلك أن القانون لا يصبح تشريعا ما لم يصدقه رئيس الجمهورية وهذا ما يؤكد سيادة مبدأ وحدة السلطات العامة في الحياة التشريعية والدستورية بدلا من مبدأ الفصل بين السلطات وهذا ما أكدته المواد 46 و 63 و 84 و 86 من الدستور العراقي لعام 2005 المذكور مما ذكر تتبين الحقائق التي تخالف الدستور التالية :

1-إن مجلس الوزراء هو صاحب السلطتين التشريعية والتنفيذية مضافا اليه رئيس الجمهورية.

2-إن مجلس الوزراء هو الجهة التنفيذية المباشرة عن السياسة العامة للدولة وهو الذي يقترح ويلغي مشروعات القوانين ويصدر الأنظمة والقرارات التي لها قوة تشريعية وقانونية .

وهذا ما يخالف الفصل بين السلطات لأن القوانين والأنظمة لم تخضع لتصديق رئيس الجمهورية أو البرلمان وإنما تخضع لموافقة مجلس الوزراء في الوقت الذي يجب من الناحية الدستورية، بجعل الأحكام والقوانين والأنظمة ملزمة في العلاقات الأجتماعية التي يترتب عليها الجزاء والعقاب والثواب أن تكون الأرادة الدستورية والتشريعية ، كما أعتقد منوطة بمجلس شورى الدولة ، او مجلس النواب ، لا بمجموعة من الأفراد ، أو فرد واحد تجتمع في أيديهم هذه السلطات .

وعندما نريد تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث واستقلالها علينا إناطة التشريع بإرادة تشريعية واحدة تكون هي صاحبة الأمر والنهي ، وان تكون للتشريع سلطة مستقلة تمثل الشعب وتشرع القوانين وتراقب السلطات السبب الذي يؤدي الى تناسق الأحكام القضائية حين يسودها تشريع موحد وسلطة واحدة وارادة موحدة .

عند ذلك يمكن أن يقال أن هناك فصلا بين السلطات وبخلاف ذلك تسود وحدتها ويغيب الفصل بينها ويتكرر السؤال دائما هل نحن في وحدة السلطات أم الفصل بينها ؟

> إلا أن هذه الجدلية لا تعني خرق مبدأ (الفصل بين السلطات) لأن الفصل بينها أمر لازم بين الناحية الدستورية ، فهناك من الدول ما لا تلتزم بمبدأ تعدد السلطات العامة والفصل بينها ، ومنها لا تكترث بالفصل بين هذه السلطات جميعا ، السبب الذي يؤدي في الحالتين الى التعارض من المبادئ الدستورية التي تؤدي بدورها الى الهيمنة والتسلط واستقلال السلطة وسيادة الفوضى وحجب علم المواطنين بالأحكام والقواعد القانونية المرعية في البلاد .

جنون الحروب يلغي عقول التفاهمات

جاسم مراد
هلسنكي

العالم يتغير شاءت القطبية الاحادية أو لم تشء ، فالاتحاد الروسي والصين ، اصبحا قطبي العالم ، شريكان اساسيان في صنناعة الاحداث ومعهما دول البريكس ، من الناحية الاقتصادية وكذلك العسكرية والجو سياسية ، فعالم اليوم ليس هو ماسبقه من عالم القرن الماضي ، وهذه الحقيقة يجب التعامل معها لكي يسود السلام في العالم ، وغير ذلك فان الهوس والجنون التهديدي لتغيير المعادلات ، يعني بالضرورة التصادمات المحدودة ، أو بالاحرى اللجوء للتفاهمات وهو المرشح على وفق المخاطر التي تسببه تلك الحروب الملعونة والاحتلالات الاستعمارية .

صراع وسلم

منطقة الشرق الاوسط ، وبالخصوص المناطق الاكثر حساسية فيها ، وهي سوريا ايران العراق، ومايتصل بهما من جغرافيات ودول مرشحة لكي تكون مركز الصراع والسلم ، والتغييرات في مراكز القرار الامريكي في وزارة الخارجية والمخابرات المركزية وبعض المواقع الاخرى تاتي لكي تحدد اتجاهين امريكيين وهما الانسحاب من الاتفاق النووي مع طهران والتلويح بضربة عسكرية وتشديد الصراع في سوريا ، وهذان العاملان الخطيران ياتيا ضمن المشروع والهدف الاسرائيلي وبعض دول المنطقة العربية ، وكليهما لايخدمان المصالح الانية والاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية ، يمكن لو استخدم العقل السياسي ان يخدما واشنطن اكثر بكثير من التهديد بالحروب ومن سياسات الضغط والحصارات الجائرة .

روسيا الاتحادية لم تعد تلك الدولة والقطب العالمي الذي يتساهل بمصالحه ومنافذه التاريخية المهمة بالعالم ، كما ليس باستطاعة احد من دول العالم بما فيها امريكا ان تفرط روسيا باصدقائها ومواقعها الاستراتيجية ، واي تفريط كما تريد امريكا وبعض دول الغرب واسرائيل يعني ذلك ان النيران ستندلع في البؤر والدول والمناطق المحيطة بها ، وهذا ما لايقبله اي عاقل .التحالف والصداقة الدائمة مع روسيا التي اعلنها الرئيس الصين مؤخرا ، تؤكد بان مجريات الاحداث لكلا القطبين سياسيا وعسكريا ستكون مشتركة ، والصين تدرك بانها دولة مستهدفة اقتصاديا وعسكريا من الولايات المتحدة الامريكية واكثر من مرة هدد الرئيس الامريكي ترامب الصين ومحاولة التضييق عليها اقتصاديا وفي البحر .

القطب الروسي

معظم شعوب المنطقة والعالم تؤيد بروز القطبية الروسية ، لكون القطب الامريكي الواحد اشغل شعوب المنطقة بالحروب والويلات ، وهي بحاجة لقطبية موازية للقطبية الامريكية وهذا ماحصل لخلق التوازن العالمي الذي ارهق الغرب مثلما ارهق دول العالم الثالث ، وبالتالي فروسيا واعدة اقتصاديا ومؤثرة غازيا ونفطيا وعسكريا ومتوقعا تكنلوجيا لاحقا ، ولابد من التعاطي مع تلك التحولات بما يخدم مصالح الجميع وتريح شعوبنا من الازمات المتراكمة والصناعات المبرمجة للمنظمات الارهابية.

الملاحظ بان العقلية الامريكية لاتفكر في الوقت الراهن معالجة الازمات في المنطقة سلميا ، وهي تداور في المنظمات الراديكالية المتشددة وتتعامل مع سلام الدول والشعوب على وفق مايحقق لها من مكاسب ومصالح وليس مايعبر عن استقرار وسلامة شعوب المنطقة .

سوريا تحولت وفق الاستراتيجيات الغربية الامريكية من محاربة الارهاب الى اجتذاب الارهاب فوق اراضيها ، وهي الان مرشحة في الجبهة الشمالية من اراضيها بما تحتويه من خزين هائل من الغاز والنفط وموارد الارض الاخرى الى التنقسيم والصراع ، وهذا مايؤكده الروس ويتعاملون بالضد من تلك السياسات الاستعمارية .

ديالكتيك الاضداد بين الدول العظمى واضحاعلى الارض السورية ، وخطورة ذلك هو التهديد المسلح الذي سيمتد إذا ما حدث رغم كونه مستبعد في الوقت الراهن ، الى ايران ، فالاصرار الامريكي بات يتزايد والتغييرات في قرارات وشخصيات صناع القرار اصبح اكثر وضوحا ، فايران ليست دولة سهلة ، واحراق الشرارة يعني امتداها لكل المنطقة والعراق لن يكون بعيدا عن ذلك الصراع ، وهو البلد الوحيد الذي وأد الارهاب ككيانات مسلحة ومواقع على اراضية بعد تضحيات كبرى بشرية ومادية وهو مقبل كما نأمل على تعزيز وحدته الوطنية والتعايش السلمي المجتمعي إذا ماوضعت المشاريع الوطنية والانمائية والبنيوية لذلك .

لقد اصبح جنون التهديدات فوق الارض السورية ، يؤشر على حالتين ، فأما تنزلق المنطقة الى صراعات محدودة لكنها مؤثرة ، واما يتغلب العقل الحواري على ذلك ، ويسود السلام وتحقق مصالح الجميع ، فدعوة الامريكيين مؤخرا لروسيا ، اما ان تكون صديقة أو عدوة تؤشر الرغبة في اللجوء للتهدئة ، ودون ذلك فبوتين قادم للرئاسة الرابعة ، وهو الواضح في رفض اي تهديد وتقسيم للدول الصديقة .

احتياج واحتلال

سوريا مركز الصراع والسلام في المنطقة ، وعلى الجميع ان يدرك إن مرحلة الاجتياحات والاحتلالات ليست ميسورة مثلما حدث لليبيا والعراق . وان الجامعة العربية التي ترغب في النوم عليها ان تستفيق وتعبر عن موقفها الواضح والبين وإلا تصبح علّةالشعوب العربية وليس منقذ لها . فالاشهر القادمة ستكون معيار المنطقة ، فاما يتغلب المهووسون في الصراعات الدموية وهذا الجنون بعينه واما يتغلب العقل الحواري التفاوضي سيما وان الخاصرة الخطرة لسوريا ونقصد بها الغوطة قد انتهت بانتصار الدولة السورية وروسيا وحلفائهما على الارهاب الذي يشكل اخطر منطقة على العاصمة دمشق .

> منطقة الشرق الاوسط ، وبالخصوص المناطق الاكثر حساسية فيها ، وهي سوريا ايران العراق، ومايتصل بهما من جغرافيات ودول مرشحة لكي تكون مركز الصراع والسلم ، والتغييرات في مراكز القرار الامريكي في وزارة الخارجية والمخابرات المركزية وبعض المواقع الاخرى تاتي لكي تحدد اتجاهين امريكيين وهما الانسحاب من الاتفاق النووي مع طهران والتلويح بضربة عسكرية وتشديد الصراع في سوريا ، وهذان العاملان الخطيران ياتيا ضمن المشروع والهدف الاسرائيلي وبعض دول المنطقة العربية ، وكليهما لايخدمان المصالح الانية والاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية ، يمكن لو استخدم العقل السياسي ان يخدما واشنطن اكثر بكثير من التهديد بالحروب ومن سياسات الضغط والحصارات الجائرة .

المسؤولية التاريخية في تفاعل فكر عربي إشتراكي

خالد محسن الروضان
بغداد

يمكن ان يقرأ القارئ الكريم في الموضوع اصداء مماثلة في فكر العديد من المفكرين العرب، فاننا في هذه المرحلة بحاجة الى الانفتاح والتفاعل الفكري لغرض اخراج الفكر العربي من يمينية البلاغه والبلاغ وعنف الاتجاه التي طرأت عليه وحالت دون الاستفادة من مزاوجة الافكار، فالحرية والديمقراطية كمكونين اساسيين لمفهوم الثورة قد شهوت تطبيقاتها بل افرغت من مضمونها الحقيقي الثورة التي تنهي الظلم والفساد.

فالحياة الثقافية العراقية بمكوناتها الفكرية والادبية والسياسية والتنظيمية اصيبت بالفوضى وتشتت الافكار والمفاهيم بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003ولا زالت تعاني الكثير وهي بحاجة الى وضع دلالات الطريق من خلال تفاعل فكري يلبي متطلبات الاصالة والمعاصرة ويعيد الافكار الاشتراكية التي غيبت وحرمت على المجتمع لتحل محلها النزعة الفردية والبرجوازية والبيرقراطية. الفكر الاشتراكي هو فكر انساني ولد من الصرع الدائر بين القوى داخل المجتمع الرأسمالي حيث تركزت الثروة الطائلة في ايدي فئه قليله من المواطنين يوجهونها توجيهاً لاكتراث فيه لمصالح الاغلبية العظمى من المجتمع تطبيقاً لشعار الحرية يمكن ان تحقق العدالة الاجتماعية، وهذا مانعانيه اليوم في مجتمعنا الذي رسم خارطته السياسية والاقتصادية الاحتلال الاجنبي ونفذته الحكومات المتعاقبة التي جاءت بعد الحاكم المدني (برايمر) سيء الصيت.

اقتصاد السوق

انهم يطبقون (اقتصاد السوق) ويحرمون الافكار التي تحقق منفعة عامة لغالبية الناس، ماهي فائدة النص على كفالة حق الحياة والحريات الشخصية للمواطنين بينما لايجد هذا المواطن الحماية من مخاطر الجوع والعري والبطالة والسكن غير الصحي.. اين هو دور السلطة الحاكمة في تحقيق التوازن بين المصالح الخاصة للافراد والمصلحة العامة للمجموع؟

لقد استفادت المجتمعات الاوربية والامريكية من الافكار الاشتراكية وطوعتها في مجتمعاتها اخذت من الاشتراكية مارأت انه يحقق المصلحة العامة في بلادها جهة ووضع بعض القيود على الحرية الاقتصادية واعطاء ضمانات لبعض حقوق الافراد ولكن بلاماركسية وبلا عنف وبدون التناقضات والجدليات والحتميات التي يسخر بها المذهب الماركسي. وحرمت علينا حتى المناداة فيها وذهب البعض بمحاربتها واتهام من ينادي بها بالكفر والالحاد في حين انها لاتتقاطع مع الاسلام وأنك قد تجدها في تجربة العرب في الثورة الاسلامية التي جاء بها الرسول محمد (ص) وكذلك قال الشاعر احمد شوقي في قصيدته سلو قلبي حين اشار الى الرسول محمد (ص) بقوله الاشتراكيون انت امامهم والافكار الاشتراكية تجدها في فكر علي ابن ابي طالب (ع) وابا ذر الغفاري وغيرهم ولعل ابرز ماتتسم به العقيدة الاسلامية انها تزاوج بين القيم الروحية والمادية وتتناقض مع الانماط الحضارية ذات البعد المطلق (روحي او مادي) فاذا كانت الاشتراكية العلمية مبنية على الفلسلفة المادية وقولها ان العالم مادي ولاشيء في العالم بجانب الماده وقوانين حركتها وتطورها. فهذا لايعني غلق نوافذ الحوار والتفاعل الحضاري في جدلية العلاقة المعقدة بين المادة والمثالية واخذ مايفيدنا وطرح ما لايلائم المجتمع العربي وتقاليده وتراثه وحضارته. وهنا اجد من الضروري عرض موجز وبسيط عن الاشتراكية العلمية لكي يطلع القارئ الكريم بنفسه على هذا الفكر بالشكل والموضوع.

الاشتراكيه العلمية

اتخذت الافكار الاشتراكية عند ماركس طابعاً مختلفاً عن الافكار الاشتراكية السابقة حيث بدأ يربط النظم الاجتماعية والسياسية القائمة في فترة زمنية معينة وبين اسلوب الانتاج في الفترة ذاتها وانتهى الى نتيجة مؤدها ان فساد النظام الاجتماعي والسياسي في زمن معين لايمكن علاجه بالافكار المثالية والبحث النظري المجرد كما ذهب من سبقه من اصحاب الافكار الاشتراكية السابقة واتجه الى وضع فلسفة شاملة تفسر احداث العالم تفسيراً عاماً بحيث يمكن فهم التطورات التي يجب ان تحدث بشكل حتمي في مجالات الحياة كافة.

وبدأ كار ماركس ينشر مذهبه الفلسفي الذي اسماه التفسير المادي للتاريخ (المادية التاريخية) التي هي امتداد لمبادئ المادية الديالكيتدكية التي بنى عليه مذهبه الاقتصادي الذي اسماه (الاشتراكية العلمية) تمييزاً له عن الاشتراكيات السابقة وهي عند اشتراكيات احلام لاتقوم على غير الامل والخيال.. فيما بعد عرف هذا المذهب بمذهب الشيوعية الماركسية.

وخلاصة ماذهب اليه ماركس ان السبب الفعال في التطور التاريخي وفي حركة التقدم ليس الا الحرب الاقتصادية، تلك الحرب الدائمة التي لامفر للمجتمع الانساني منها. فالنظام الرأسمالي جاء بديلاً عن النظام الاقطاعي عندما اصبح رأس المال اهم عنصر من عناصر الانتاج وبديلاً عن الاراضي الزراعية التي كان لها هذه القيمة في النظام الاقطاعي. ثم ان النظام الرأسمالي يحمل في احشاءه بذور حرب اقتصادية جديدة بين الطبقات وهي حرب تدور رحاها بين الرأسماليين وطبقة العمال وستؤدي حرب الطبقات هذه حتماً الى ثورة اجتماعية اخرى، تبدأ في الدول التي بلغت شأناً كبيراً في الصناعة ثم تمتد الى الدول الاخرى، وهذه الثورة كما كان يعتقد ماركس تنجح بمجرد قيام الشعب بها وتشكيل حكومة دكتاتورية تلغي الملكية الخاصة من اراض زراعية وادوات انتاجية وفي هذه المرحله مرحلة الصراع لاقامة النظام الاشتراكي لايمكن التمسك بحقوق الانسان لحدوث الفوضى، وبمجرد بناء النظام الاشتراكي يتحقق المجتمع الخالي من الطبقات ومن صراعها. عند ذلك تستطيع الدولة الاشتراكية ان تعترف للمواطنين بحقوق فعلية عامة لان الجميع يستطيعون عند ذلك التمتع بالوسائل الحسية التي تمكنهم من وضع هذه الحقوق موضع التطبيق بفعل التنظيم الاشتراكي للعمل والانتاج، وبذلك تكون الثورة هي نهاية العالم الظالم وبداية عهد جديد يقوم على المساواة والعدالة ويتنافس الناس فيه لافي سبيل المنفعة الخاصة بل في سبيل مستوى انساني ارفع يقوم على الثقافة الفكرية والخدمة الاجتماعية.

كان ماركس يعتقد ان الثورة الاشتراكية ستظهر اولاً في البلاد المتطورة صناعياً حيث الصراع بين الطبقات البرجوازية وطبقة البرولتياريا وانها ستتحول الى ثورة عالمية، والحوادث التاريخية التي جاءت فيما بعد خيبت الظن وناقضت هذا الاعتقاد والثورة الشيوعية لم تقم في بريطانيا او فرنسا او في غيرها من البلاد الغربية وانما قامت اولاً بعد الحرب العالمية الاولى في البلاد الروسية سنة 1917 وهي بلاد لم تكن ممهدة للدعوة الشيوعية ويمكن القول بأن الثورة التي قامت في البلاد الروسية بزعامة (لينين) كانت من نوع الثورات التي اعقبت الهزائم الكبرى التي امتلى بها التاريخ القديم والحديث، وكانت سبباً لاسقاط كثير من الدول التي نخرها الفساد عن عروشها ، فتلقت امام رعاياها تبعات تلك الهزيمة وجرائرها، فبعد الحرب العالمية الاولى قامت ثورات متفرقة بقيادات متباينة فقد تولى النازيون الثورة في المانيا وتولى الكماليون العلمانيون (نسبة الى كمال أتاتورك) امر الثورة في تركيا، وتولى الهاشميون بقيادة الشريف الحسين بن علي امر الثورة العربية الكبرى داخل الحجاز وفي بلاد الشام على الدولة العثمانية، وهكذا اختلفت الاتجاهات باختلاف القيادات ولو ان فيالق (لينين) لم تتسلم زمام الامر في روسيا لما كان حتى لزاماً ان تسير البلاد على الخطة التي سارت عليها تطبيقاً لمذهب ماركس.

اما بالنسبة لغيرها من الدول فأن الشيوعية انتشرت فيها بقوة السلاح كما هي الحال في دول اوربا الشرقية وأما لان جماهير العمال والفلاحين في تلك الدول كانت تفتقد العيش الكريم في ظل الانظمة القائمة فيها. كان ماركس يعتقد ان الدولة عندما تقضي على الملكية الفردية تضع يدها على كل وسائل الانتاج في المجتمع ستقضي على الطبقات وستحقق المساواة والعدالة الاجتماعية، وهذا لم يحدث نعم استطاعت الدولة ان تقضي على الطبقة البرجوازية ولكنها احلت محلها طبقة هي طبقة الحكام واعضاء الحزب الشيوعي الحاكم وهذه الطبقة اشد نكاية على سابقتها بكثير لانها ملكت كل وسائل القوة في المجتمع ابتداء من سلطة الحكم وانتهاء بسلطة المال، فلم يكن ثمة مجال للافلات من قبضتها، ولذلك لم تعرف الدنيا في تاريخها حكماً ممدود الرهبة مشدود الوثاق يحول المجتمع الى سجن ويحول أفراداً الى قطعات مسيرة مثل ماعرف في المجتمعات الشيوعية.

مع ان الاشتراكية الماركسية تغلغلت في العديد من دول العالم الا انها نتيجة لعوامل عديدة بدأت في منتصف القرن العشرين بالتراجع عن الكثير من المبادئ والاسس التي بنت عليها افتراضتها التقليدية.

حيث جاء في البيان الصادر عن اجتماع مندوبي الاحزاب الشيوعية والعمالية الذي عقد في موسكو 1962 ان الاحزاب الشيوعية ضد تصدير الثورة، وتخلى الماركسيون عن سياسة رفض التعاون مع البلاد غير الشيوعية في الميادين الاقتصاديه والسياسية وذلك بالتحول من مبدأ حتمية الصراع بين النظامين الشيوعي والرأسمالي وهو المبدأ الذي بنيت عليه الافتراضات الماركسية التقليدية كافة الى الاقرار بامكانية التعايش السلمي تجنباً لقيام حروب نووية، ولحل القضايا الدولية عن طريق المفاوضات واحترام حق كل بلد باختيار نظامه الاجتماعي، ووفق لهذه السياسة الجديدة اتجه الاتحاد السوفياتي-سابقاً منذ عام 1956 الى تحسين علاقته بالولايات المتحدة الامريكية وتعزيزها مع بريطانيا وتطويرها مع اليابان. كما عدل عن فكرة فرض النموذج الروسي في احداث التغير الاجتماعي الى الاعتراف بتعدد الطرق المؤدية الى الاشتراكية والاعتراف بالنظام اليوغسلافي الذي نادى باشتراكية قومية خاصة بكل بلد ورفض ان يربط الاقتصاد اليوغسلافي بالاقتصاد السوفياتي فكان يوغسلافية في ذلك الدولة الاولى من بين دول اوربا الشرقية التي كان لها نظام سياسي واقتصادي اشتراكي مختلف عن النظام السوفياتي.

وقد استمرت الاشتراكية الماركسية بالتراجع الى ان تعرضت الى هزيمة ساحقة عام 1990بانهيار مؤسسة النظام الشيوعي الروسي واستقلال الجمهوريات السوفياتية من روسيا الام. وتكوينها دولة مستقلة حتى ان الحزب الشيوعي عجز عن ان ينجح في انتخابات الرئاسة عندما جرى لاول مرة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، هذه العوامل الداخلية وهناك عوامل خارجةه ادت فيها امريكا دوراً كبيراً وصرفت اموال طائلة من اجل تحقيق اهدافها في مقاومة النفوذ الشيوعي الذي كان يهدد وجودها .

المسؤولية التاريخية

ان طرح هذا الموضوع لكل من يرغب مخلصاً في خدمة شعبه وتحريره من استعباد الرأسمالية الامبريالية والرأسمالية المحلية الموالية لها (طبقة الحكام والسياسيين الجدد) والتخلص من مبادئ وايديولوجيات غامضة شاحبة تؤمن بها بعض العناصر الحاقده على الحياة العامة والخاصة من خلال مسميات جديدة يجب مقاومتها والابتعاد عنها ليعيش العالم في امن وسلام واستقرار .